محمد الفتحي*

انتظام مستويات اللغة في اللسانيات البنيوية

تتناول الدراسة مستويات اللغة في اللسانيات البنيوية، بالنظر إلى ما حققته البنيوية في الدرس اللغوي من تراكم وامتداد تجاوز حدود قضايا اللغة ليمتد إلى مجالات علمية ومعرفية متعددة، حيث وفرت أدوات نظرية ومنهجية أغنت اللسانيات الحديثة، ببلورتها تصورًا متكاملًا لانتظام العناصر والمكونات والمستويات اللغوية، وهو ما يشكل إطارًا مرجعيًا لرسم معالم الهندسة اللغوية من منظور لساني حديث.

في هذا الإطار، تعالج الدراسة هندسة مستويات اللغة وانتظامها وفق التصور البنيوي، وذلك من خلال مناقشة مجموعة من القضايا، من قبيل:

طبيعة اللغة ومكوناتها وعناصرها وفق التصور البنيوي؛ مستوياتها؛ كيف تنتظم وتشتغل؛ طبيعة العلاقات الرابطة بينها؛ كيف تتكامل المقاربات البنيوية في تحديد معالم معمارية البناء اللساني نظريًا ومنهجيًا وإجرائيًا.

تنطلق الدراسة في معالجة هذه القضايا من إشكالية المنهج وكيف استطاعت الدراسة اللغوية الحديثة تجاوزها بفضل استفادتها من العلوم الصلبة، وبفضل التطورات التي شهدتها عبر مجموعة من المدارس والاتجاهات.

انصب المحور الأول على المستويات اللغوية بحسب سوسير، حيث جرى التطرق إلى العناصر الأساسية للإطار النظري والمنهجي والإجرائي الذي بلوره سوسير، وكذا تصوره لمفهوم النحو وانتظام المستويات اللغوية وتداخلها ضمن ثنائية العلاقات المركبية والعلاقات الاستبدالية.

وتناول المحور الثاني مفهوم الموفونولوجيا بحسب تروبتسكوي، باعتبار موضوعها هو القضايا المشتركة بين الصواتة والصرف، مع استعراض أهم المشكلات المنهجية التي أفرزها هذا المفهوم.

وانصب الاهتمام في المحور الثالث على قضايا المستويات اللغوية في اللسانيات التوزيعية كاتجاه لساني اتخذ من علم النفس السلوكي إطارًا مرجعيًا في دراسته قضايا اللغة ومشكلاتها. وتطرق المحور الأخير إلى هذه المستويات من خلال أ.مارتيني، واستعرض أهم المفاهيم والأدوات المنهجية التي بلورتها المدرسة الوظيفية، ضمن منظور لساني تواصلي أعاد صوغ مفهوم اللغة ووظائفها وكيفية تمفصلها.

خلصت الدراسة إلى أهم صعوبات البحث ومشكلاته في اللسانيات البنيوية من جهة، وإلى إبراز غنى تصورها النظري والمنهجي من جهة أخرى، حيث انتهت إلى بلورة تصور دقيق لهندسة المستويات اللغوية وانتظامها، وهو ما يشكل أرضية خصبة لتعميق البحث في الهندسة اللغوية وتطويرها.

* أستاذ باحث من المغرب.

تشكّل بنية النظام اللغوي محور اهتمام متزايد للمقاربات اللسانية والحاسوبية بالوقائع اللغوية، وهي تختلف بتنوع الأجيال اللسانية وتعاقبها، حيث برزت مع ظهور الجيل الرابع أسئلة جديدة من قبيل: إلى أي حد يمكن اعتبار اللسانيات الحاسوبية، مثلًا، نظرية لسانية، أم إنها مقاربة توفر أدوات وتقنيات مساعدة، توظف بعد استكمال عملية الوصف والتحليل والتفسير من منظور لساني صرف؟ من ثم، فإن اللسانيات البنيوية حققت، على الرغم من أنها كانت ترتبط بنشأة الدرس اللساني الحديث، تراكمًا وامتدادًا واسعًا إلى مجالات معرفية أخرى منذ النشأة إلى اليوم، ولا تزال أدواتها النظرية والمنهجية والمفاهيمية تستثمر في دراسة الظواهر اللغوية والإبداعية وتحليلها، وتوفر تصورًا متكاملًا لانتظام العناصر والمكونات والمستويات اللغوية، يمكن اعتبارها أرضية خصبة لرسم معالم الهندسة اللغوية من منظور لساني حديث. في هذا الإطار نتناول في هذه الدراسة انتظام المستويات اللغوية من منظور بنيوي، منكبّين على مجموعة من الأسئلة:

ما هي مكونات البنية اللغوية وعناصرها؟ ما هي مستوياتها؟ كيف تنتظم وتشتغل؟ ما طبيعة العلاقات الرابطة بينها؟ كيف تتكامل المقاربات البنيوية في تحديد معالم معمارية البناء اللساني نظريًا ومنهجيًا وإجرائيًا؟

مرتكزات منهجية

لعل من أهم مشكلات العلوم الإنسانية بصفة عامة، ما يرتبط بإشكالية المنهج؛ إذ تطرح صعوبة دراسة الظواهر الإنسانية دراسة علمية دقيقة، كما هو الشأن بالنسبة إلى العلوم البحتة. وذلك راجع إلى ما تتميز به العلوم الإنسانية من استثناءات وخصوصيات، وإلى تداخل أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية والمعرفية.

بيد أن الدراسات اللغوية، وجراء التطورات الإيجابية التي عرفتها في العصر الحديث، استطاعت أن تتغلب إلى حد كبير على مشكلة المنهج. وبذلك استطاع البحث اللغوي أن يشارك العلوم الصلبة طابعها العلمي وأدواتها الإجرائية.

حققت اللسانيات، بفضل استفادتها من العلوم المختلفة، كالرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والإعلاميات، نتائج مهمة، وصاغت آليات تجريبية وفرت لها إمكانية وضع الفرضيات وجربتها في الآن ذاته. وقدمت أجوبة مهمة على التساؤلات التي تطرح حول اكتساب اللغة وتعليمها وتعلمها، وحول مفهوم الملكة والبرنامج اللغوي المخزن في الذهن، وآليات اشتغال الأنظمة اللغوية ومعالجتها الحاسوبية.

تُعتبر سنة ١٩١٦، تاريخ نشر كتاب فردناند دو سوسير (F.de Saussure) **محاضرات في اللسانيات العامة**، مرحلة حاسمة في تاريخ البحث اللغوي. فمنذ تلك الفترة، اتخذ سوسير منحى جديدًا أثّر بشكل عميق في الاتجاهات اللاحقة، ومن بينها اللسانيات البنيوية التي تميزت بطريقة وصفها للنظام اللغوي؛ فهي تميز في عملية الوصف بين أربعة مستويات أساسية، إلا أن هذا التقسيم يمكن أن يثير تساؤلات كثيرة، أهمها على الشكل التالي:

ما مشروعية هذا التقسيم؟ ما هي معايير تحديد هذه المستويات؟ ما مدى انسجام هذا التقسيم وطبيعة النظام اللغوي؟ ما طبيعة العلاقة التي تربط بين تلك المستويات؟

نحاول خلال هذه الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة، مع مناقشة القضايا التي تطرحها. غير أننا لن نقف على آراء جميع اللسانيين البنيويين وجميع الدراسات التي قدمت في هذا المجال، بل نعتمد نماذج محددة، اعتمدنا في اختيارها على كونها تمثل أهم الاتجاهات البنيوية، فضلًا عن أنها تناقش قضية المستويات وتبرز موقف اللسانيات البنيوية من هذا الموضوع. وفي هذا الإطار سنشير إلى سوسير وتروبتسكوي (Troubetzkoy) ونركز على بلومفيلد (L.Bloomfield) وأندري مارتينيه (A. Martinet) وكيفية تعاملهم مع المستويات اللغوية، وقبل ذلك نتناول أهم ملامح الإطار النظري والمنهجي للسانيات البنيوية.

وإذا كانت الدراسات اللغوية ليست حديثة العهد، فإن الدراسة العلمية للغة من منظور لساني اتخذت منحى جديدًا مع ظهور اللسانيات البنيوية التي تعود إرهاصاتها إلى مراحل سابقة. في هذا السياق نستحضر قول فؤاد زكريا: «إن البنيوية من حيث هي منهج قديمة العهد، أما من حيث هي مذهب شامل فهي ظاهرة حديثة في الفكر المعاصر»[١].

وحرصت البنيوية باستمرار على تجاوز مشكلاتها، فأثبت منهجها نجاعته وأثمر في مجالات مختلفة سعت اتجاهات معرفية مختلفة إلى الاستفادة منها؛ ففي مجال الأنثروبولوجيا سعى كلود ليفي شتراوس إلى تطبيق المنهج البنيوي، فنجده في دراسته أساطير الشعوب البدائية يركز على الأنساق الخفية قصد تحديد البنية اللاواعية للعقل. وقد جعلته هذه الدراسة لا يركز على مضمون الأسطورة بل على العلاقات التي تجمعها بغيرها. والشيء نفسه بالنسبة إلى أنساق القرابة، إذ يرى شتراوس أنها لا تفسر من خلال التجربة والملاحظة، بل يؤكد كونها مجموعة من العلاقات الرمزية، كما هي الحال في مجال اللغة.

وفي مجال المعرفة نجد ميشيل فوكو في كتابه **الكلمات والأشياء** يرصد للعقل الأوروبي ثلاث مراحل، كل مرحلة هي عبارة عن حقبة معرفية متميزة. ويعتبر الأحداث التاريخية والسياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية شيفرة معرفية تقوده إلى تحديد تلك الحقب، ويُعِدّ الحقبة نسقًا مغلقًا وثابتًا.

أما النقد الأدبي، فاستلهم بدوره المنهج البنيوي، ووظف الكثير من المفاهيم التي سطّرتها اللسانيات البنيوية. نستخلص من هذا أن العلوم الإنسانية حاولت في جلّها الاستفادة من المنهج البنيوي ومن أسسه المعرفية.

«لقد أراد عالِم النفس أن يصير بنيويًا في دراسته وتحليله للظواهر والوقائع النفسية، ورغب عالِم الاجتماع أن يكون بنيويًا في معالجته للظواهر الاجتماعية، وحاول ليفي شتراوس أن يضع أسس البنيوية للأنتربولوجيا، وكذلك فعل الاقتصادي والناقد الأدبي وعالِم التربية...»[٢]. وتقوم اللسانيات البنيوية على مجموعة من الأسس، أهمها:

---

(١) فؤاد حسن زكريا، **الجذور الفلسفية للبنائية**، ط ٢ ([الكويت: جامعة الكويت، كلية الآداب]، ١٩٨٦)، ص ٤.

(٢) عبد العزيز حليلي، **اللسانيات العامة واللسانيات العربية: تعاريف، أصوات** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩١)، ص ٩.

مفهوم البنية

تُعتبر البنية نظامًا من العلاقات التي تجمع بين العناصر وفق قواعد مضبوطة. معنى ذلك أن البنيوية تنظر إلى الظواهر باعتبارها مكونة من مجموعة من العلاقات، و تستبعد كل تفكير خارجي في دراسة الموضوع، الشيء الذي يجعل البنية تتميز بالشمول والتحول والتنظيم الذاتي.

اعتماد الوصف

يُعَدّ المنهج البنيوي بصفة عامة منهجًا وصفيًا يعتمد مفهوم المحايثة (L' immanence)، ويكتفي بوصف الظواهر وصفًا موضوعيًا باعتبارها واقعًا معطى من دون محاولة تفسيرها أو الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة؛ فلا مجال لتدخّل الذات في الدراسة، وأن كل اللغات متساوية أمام البحث العلمي، ولا فرق بين لغة قديمة وأخرى حديثة، ولا فرق بين لغات الأمم المتخلفة ولغات الأمم المتحضرة. وليست هناك لغة جيدة وأخرى رديئة، فالمقياس الوحيد هو كونها نسقًا من العلاقات والعلامات الرمزية.

التركيز على المنطوق

تهتم البنيوية بما هو منطوق، فهو الأصل في اللغة، أما الكتابة فمرحلة لاحقة، يشكل هذا الموقف ثورة على النحاة القدامى الذين يهتمون باللغات المكتوبة، لأن المتن المكتوب يعكس مظاهر تجليات الملامح المعيارية المتعلقة الفصاحة.

اعتماد المتن

تنطلق اللسانيات البنيوية في دراسة اللغة من متن محدد بدل النظر إليها في عمومها، حيث تستعصي النظرة الشاملة؛ إذ تعتمد عينات لغوية تعكس نظام اللغة أو جزءًا منه. ويقوم اللساني بدور فعال في حصر هذه العينات، والتركيز في الوصف والتحليل على ما هو مهم ومفيد فقط، ومن ثم يعتمد مفهوم المفيدية (la pertinence).

السانكرونية/ الدياكرونية

ميزت اللسانيات البنيوية بين التحليل السانكروني الذي يدرس اللغة دراسة تزامنية في فترة زمنية معينة، من التحليل الدياكروني الذي ينظر إلى اللغة في تطورها. وبهذا يركز البُعد السانكروني على النسق وعناصر الثبات فيه، بينما يهتم البُعد الدياكروني بالتطور. وتنهج البنيوية التحليل الأول، لكونه لا ينظر إلا إلى الواقع الحالي، خلافًا للدراسة التطورية التي لها أفق تعاقبي ضمن ثنائية الماضي/ المستقبل.

السانكرونية وفق هذا التصور لحظة مقتطعة من الزمن وبناء عقلي تجريدي. ومع ذلك، لا تتصور البنيوية وجود قطيعة بين المنهجين، فالسانكرونية جزء من الدياكرونية، وهذه الأخيرة عبارة عن سانكرونيات متتالية، وهذا ما عبّر عنه مارتينيه بالسانكرونية الدينامية.

المحور الأفقي/ المحور العمودي

تميز اللسانيات البنيوية أيضًا بين المحور المركبي (Axe Syntagmatique) والمحور الاستبدالي (Axe Paradigmatique)، فالأول يحيل إلى العلاقات التي تجمع بين العناصر في المتوالية اللغوية، وهو محور تأليفي يجسد البنية الأساسية للغة. أما الثاني، فيحيل إلى العلاقات بين العناصر الحاضرة في المتوالية والعناصر التي يمكن أن تستبدل بها وتربطها بها علاقات دلالية وصوتية مختلفة.

المستويات اللغوية بحسب سوسير

لا يمكن الحديث عن اللسانيات البنيوية من دون استحضار جهود سوسير الذي عمل على وضع أسس الدرس اللغوي الحديث، فوجدت بذلك الاتجاهاتُ اللاحقة أرضية خصبة نظريًا ومنهجيًا. وقد اعتبر المادة اللغوية ذات طبيعة غير متجانسة، ويمكن النظر إليها من جهات متعددة، فمن الممكن دراستها من الوجهة النفسية أو الاجتماعية أو الفيزيائية والبيولوجية، ولذلك، لا يمكن أن تكون موضوع اللسانيات، خصوصًا أن الدراسة العلمية تسعى إلى حصر موضوعها وضبط منهجها. فطرح سوسير قضية تميز اللسانيات من باقي العلوم؛ فالعلوم الصلبة موضوعها موجود سلفًا، خلافًا لمجال اللغة، ووجهة نظر الباحث هي التي تحدده، ومن هنا أعطيت الأهمية للسان باعتباره ظاهرة اجتماعية، وباعتباره، على حد تعبير سوسير، معجمًا وزِّعت نسخه بالتساوي على أفراد المجتمع، وهو ذو طبيعة خفية ومجردة: «إنه نتاج اجتماعي لملكة اللغة ومجموعة من الاصطلاحات الضرورية التي يتبناها المجتمع ليتمكن أفراده من التعبير بواسطته عن ملكتهم اللغوية»[٣].

يُعتبر اللسان مقابلًا للكلام (Parole) الذي هو عبارة عن استعمال فردي للغة في سياق معين، وتتضح من خلاله ثقافة الفرد ووضعيته الاجتماعية وميوله النفسية. كما أنه تجسيد للسان (Langue)، وهو ما جعله ذا طبيعة مادية قابلة للتجريب والملاحظة.

في هذا السياق يشير سوسير إلى أن الدليل اللغوي (Signe) ذو طبيعة نفسية، وهو عبارة عن التحام صورة ذهنية بأخرى سمعية، في علاقة اعتباطية وضرورية واصطلاحية؛ «فالعلامة اللسانية لا تجمع بين اسم ومسمى، بل تربط تصورًا بصورة سمعية، وليست الصورة السمعية صوتًا ماديًا، أي شيئًا فيزيائيًا خالصًا، وإنما هي أثر سيكولوجي ناتج من الصوت»[٤].

إن طبيعة العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول قد توهم بأنها تخضع لإرادة الفرد، وبأن هذا الفرد يتمتع بحرية في الربط بين الطرفين، غير أنه لا يستطيع تغيير الوضع والاختيار الذي وقع الاتفاق عليه من طرف المجتمع، لكون اللسان نسقًا متوارثًا وإن يكن خاضعًا لمبدأ التطور.

إن البحث في الدليل، من حيث علاقة الدال بالمدلول وعلاقة الدليل بالمرجع وأيضًا تغير الدلالة وثباتها، بحث دلالي، حيث نستشف من كلام سوسير أن من بين اهتمام اللسانيات البحث في الدلالة، إلا أنه لا يصرح بوجود مستوى مستقل يخص هذا الموضوع.

(3) Ferdinand de Saussure, *Cours de linguistique générale,* publié par Charles Bally et Albert Sechehaye, avec la collaboration de Albert Riedlinger, Payothèque (Paris: Payot, 1972), p. 25.
(4) Ibid., p. 98.

وفي مجال الأصوات، يميز سوسير علم الأصوات من الفونولوجيا، فالأول تاريخي يبحث في تطور الأصوات وهو فرع من علم اللغة، بينما تهتم الفونولوجيا بالجانب الفيزيولوجي والفيزيائي للصوت، وهي بالتالي علم مساعد. وانسجامًا مع التمييز بين السانكرونية والدياكرونية، يُطلق سوسير على وصف حالة من حالات اللسان تسمية علم النحو (Grammaire) لكونه يركز على اللغة كنظام. ويؤكد أن التعريف الذي أُعطي لمفهوم النحو في اللسانيات التقليدية ضيق؛ فقد كان يعنى بالدراسة الشكلية المرتبطة بالإعراب والتصريف والتركيب، في مقابل الدراسة المعجمية التي تهتم بمفردات اللغة. وعلى هذا الأساس اهتم الصرف بأقسام الكلم وأصنافه، وبالصيغ الصرفية وبنائها، وهي، كما يبدو، دراسة شكلية، أما التركيب فيشير إلى أن موضوعه هو كيفية التأليف بين الكلمات داخل الجملة والآثار الناجمة عن تلك العملية.

يستخلص سوسير أن هذا التقسيم وهمي وغير مطابق للواقع اللغوي، وإن كان ذا فائدة معينة، فهو لا يخضع لأي منطق. ويلح على أن الحالات التزامنية للسان من حيث العمق ذات طبيعة واحدة، وإلى تلك الطبيعة يُعزى التداخل بين الصرف والتركيب والمعجم. بناء عليه، يظل كل تقسيم مسبق مخالفًا لحقيقة اللسان التي ينبغي النظر إليها في إطار العلاقة بين المحور الأفقي والمحور العمودي: «ما قمنا به سابقًا من تمييز بين العلاقات المركبية والعلاقات الاستبدالية هو الذي يوحى بطريقة تصنيف تفرض ذاتها. وهو وحده الذي يمكن اعتماده كقاعدة لكل نظام نحوي. إن كل ما يمكنه أن يشكل حالة لسان ينبغي أن يرد إلى ما سبق أن سميته نظرية المحور المركبي ونظرية محور الاستبدالي»(٥)، أمام هذه النظرة يتضح رفض سوسير للتقسيم الذي أقامته اللسانية التقليدية لمستويات الدرس اللغوي.

المورفونولوجيا بحسب تروبتسكوي

أُطلق مصطلح مورفوفونولوجيا (Morphophonologie) على قضايا مشتركة بين الصرف والفونولوجيا، يترجم إلى الفونولوجيا الصرفية، فيعمد إلى تحليل ووصف ما يعترض المورفيمات من تغيرات صوتية يمليها السياق الذي تقع فيه.

ونظرًا إلى ما يتميز به هذا المصطلح من طول حيث يستثقل النطق به، أدخل عليه اللسانيون تعديلًا، فأصبح مورفونولوجيا (Morphonologie). ومن اللسانيين من أطلق على هذا النوع من الدراسة مصطلح مورفوفونيمكس (Morphophonemics أو Morphonemics)، ويفضل الذين يستعملونه مصطلح فونيمكس على مصطلح فونولوجيا. وقد جاء هذا المستوى، على الرغم من المشكلات التي يطرحها، كرد فعل على استبعاد الحقائق النحوية والصرفية في الدرس الصوتي. كما أنه يهدف إلى الاهتمام ببعض القضايا التي تقع وسطًا بين الصواتة والصرف، تفاديًا لإهمالها. يعرّفه معجم لاروس على الشكل التالي:

«المرفوفونولوجيا أو المرفونولوجيا هي بالنسبة إلى مدرسة براغ دراسة سبل استعمال المعطيات الصوتية للغة معيّنة في مجال الصرف، والمرفونولوجيا بحسب تروبتسكوي، تدرس البنية الصوتية للمورفيمات، والتغيرات الناجمة عن عملية التأليف بينها»(٦).

(5) Saussure, pp. 187-188.
(6) Jean Dubois [et al.], *Dictionnaire de linguistique* (Paris: Larousse, 1972), p. 326.

وكما يشير النص، يرتبط مصطلح مورفونولوجيا بمدرسة براغ وبتروبتسكوي بصفة خاصة. لكن، هل يُعتبر هذا النوع من الدراسة مستوى من مستويات البنية اللغوية، أم هو على العكس من ذلك، أي اختيار منهجي من اختراع الدارس؟

لكلٍّ من الصرف والصواتة والتركيب وحداته الأساسية المستوحاة من البنية اللغوية، وبين تلك الوحدات علاقة تكوين (Composition)؛ فالصواتة تدرس الفونيم، والصرف يتمحور حول المورنيم، بينما يهتم التركيب بالجملة.

فالوحدات المميزة الصغرى تؤلف وحدة أكبر تقود إلى وحدة أكبر منها، من تم أمكننا الحديث عن التدرج من الفونيم إلى المونيم أو المورفيم، ومن الوحدات الصرفية إلى الجملة.

بالنسبة إلى المورفونولوجيا، فإنها بلا وحدة أساسية خاصة بها على غرار المستويات الأخرى، وهي تهتم في الوقت ذاته بالفونيم والمورفيم، وتلك وحدات أساسية تنتمي إلى مستويين آخرين. فاستحدثت وحدة جديدة اصطُلح عليها بالمورفونيم الذي عرّفه تروبتسكوي بكونه صورة مركّبة لفونيمين أو أكثر قابلين لأن يعوض أحدهما الآخر بحسب شروط البنية الصرفية داخل المورفيم نفسه.

وفق ذلك، يعطي هذا المستوى الأهمية للمورفيم باعتباره صورة مركّبة من فونيمات متعاقبة، غير أن اقتراحات تروبتسكوي هذه لم تحظ بالقبول التام؛ فريفورماتسكي (Reformatski) يعلق على ذلك بقوله:

«تروبتسكوي ابتدع لبنية اللغة وحدة غير موجودة على مستوى الحقيقة الموضوعية للغة... وأنا دائمًا مستعد لتأكيد أن مفهوم المورفيم أسطوري وغير مفيد (non pertinent)»[٧]. هذا الرأي يتبنّى موقفًا رافضًا للمستوى الجديد ويهتم بقضايا دراسة البنية الصوتية للمورفيم، ودراسة التغيرات الصوتية الناجمة عن عملية التأليف بين الوحدات الصرفية والاهتمام بالتعاقب.

لكن إذا كانت التغيرات التأليفية ذات طبيعة صوتية، فلماذا لا تُترك للصواتة؟ ولماذا لا يُترك للصرف ما يندرج ضمن مجاله؟ والشيء عينه بالنسبة إلى التركيب؟

يتضح أن على الرغم من أهمية المورفونولوجيا، فإنها لم تجد مكانها المناسب داخل اللسانيات، ولم تلق الاهتمام الذي توخاه تروبتسكوي، ولعل ذلك راجع إلى ما يطرحه المورفونيم من مشكلات. لقد استُبعدت المورفونولوجيا من خلال الدراسات اللغوية اللاحقة، خاصة الاتجاه التوزيعي مع بلومفيلد واللسانيات الوظيفية مع مارتينيه، حيث تم التشديد على منع التداخل بين المستويات اللغوية وضرورة حصر البحث في الظواهر القابلة للملاحظة ورفض مبدأ التفسير والتأويل. ولعل العبارة التالية لريفورماتسكي تحدد دور المورفونولوجيا وموقعها بين باقي المستويات: «المورفونولوجيا ما هي إلا إحدى مشكلات النحو الوصفي»[٨].

(7) *Linguistique générale: Système et structure du langage,* recueil d'ouvrages d'auteurs soviétiques de l'Institut de linguistique de l'Académie des Sciences de l'U.R.S.S. (Moscou: Editions du Progrès, 1981), p. 136.
(8) Ibid., p. 137.

ومع ذلك، فإن لهذا المستوى أهمية ودورًا في الإحاطة بكثير من القضايا التي من شأنها أن تهمش من خلال الفصل الدقيق بين مستوى وآخر.

بعد هذه الإشارة إلى المرفونولوجيا وموضوعها وإلى بعض المشكلات التي تطرحها، نتساءل: كيف نظر بلومفيلد إلى مستويات الدرس اللغوي والعلاقة التي يقيمها بينها؟

بلومفيلد والفصل بين المستويات اللغوية

مجال الدلالة من منظور اللسانيات التوزيعية

أُطلق اسم التوزيعية على اتجاه لساني ظهر في الولايات المتحدة في حوالى سنة ١٩٣٠، فكانت الرغبة في دراسة اللغات الهندو – أميركية ووصف نظامها، وبصفة خاصة كان الاهتمام باللغة في شكلها المنطوق، انسجامًا مع الأساس النظري والمنهجي الذي أرساه سوسير. و تبلورت اللسانيات التوزيعية مع ليونارد بلومفيلد (L.Blomfield) فحدد في كتابه **اللغة** (*Le langage*) مجموعة من المفاهيم وأدوات البحث، متوخيًا من ذلك أن تكون قادرة على وصف اللغات بصفة عامة. ولقد تميز هذا الاتجاه بالتأثر بعلم النفس، لكونه عاصر التيار السلوكي البيهابوري، واستلهم الكثير من مفاهيمه، فحاول تطبيق ذلك على النظام اللغوي.

وانسجامًا مع التصور البنيوي، سعى بلومفيلد إلى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، منطلقًا من المتن، لكنه حذر من خطر تعميم النتائج على جميع الأنظمة اللغوية، فتعذر إيجاد لغة متجانسة يحد من الفعالية التمثيلية للمتن. ولعل لنظرته هذه ما يبررها؛ فاللغات الهندو– أميركية متعددة ومختلفة في ما بينها. ومن الصعب تعميم النتائج التي يقدمها متن معين على تلك اللغات كلها. من جانب آخر، ركز بلومفيلد على الطابع العلمي للوصف، إذ يؤكد ضرورة اعتماد متن مغلق يعكف عليه الباحث كما يعكف عالم الفيزياء والبيولوجيا في مختبره على موضوع الدراسة العلمية.

وتمشيًا مع الموقف البنيوي العام من علم الدلالة، رفض بلومفيلد اعتماد هذا المستوى في الدراسة اللغوية، فأعرض عن كل تحليل قائم على الاستبطان والنزعة الذهنية، لكونهما عنصرين يحيدان بالبحث عن الطابع العلمي الذي تتوق إليه البنيوية عامة وبلومفيلد خاصة. وفي مقابل ذلك، يقدم، كبديل، ضرورة اعتماد الموضوعية والمادية. أما الجانب الدلالي من اللغة، فيتميز بتعقده وكونه لا يسمح باستخلاص قوانين صورية صارمة ومطردة.

على الرغم من ذلك، خصص بلومفيلد في كتابه فصلًا للحديث عن موضوع الدلالة، عارضًا عبره نظريته بشأن تحليل آليات الكلام وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى ترتبط بالمتكلم الذي تحركه عوامل نفسية وفيزيولوجية وتمثل الحافز. أما **المرحلة الثانية**، فهي استجابة لغوية لذلك الحافز، وتشكّل بدورها حافزًا لدى المتلقي، يحمله على الاستجابة. لذا يلح بلومفيلد على ضرورة التركيز على المقام، فالعملية التواصلية لا تُفهم إلا في ضوء ما توفره من شروط، ويرى أن من

مهمات اللسانيات البحث في المقامات التي يستعمل فيها المتكلم اللغة. إلا أنه يشير إلى أهمية تمييز ما يدخل في مجال اللغة ممّا ينتمي إلى مجالات أخرى، كعلم النفس والبيولوجيا. فعلى اللغوي أن يهتم فقط بما هو من صميم جسم الإنسان وكأنه آلة، ذلك أن أنشطته كلها مرتبطة بأسباب، كما هو الشأن بالنسبة إلى مجالي الفيزياء والكيمياء. يقول بشأن هذا: «الكلام يتيح لشخص ما أن يُظهر استجابة عندما يصدر عن المتكلم حافز»[٩].

بذلك، تقتضي دراسة الكلام البشري دراسة توالي الدوافع وردود الأفعال لدى المتكلم، والتي ترتبط من جهة أخرى بدوافع وردود أفعال لدى المتلقي. وهكذا يصبح معنى ملفوظ لساني ما هو المقام الذي يوجه فيه المتكلم هذا الملفوظ في علاقته بالسلوك الجواب الذي يثيره لدى المستمع، وهو ما يجعل مقام المتكلم واستجابة المتلقي مترابطين. يتضح ذلك على الشكل التالي:

مقام المتكلم ⟵ الخطاب ⟵ استجابة المستمع

وعلى الرغم من أهمية المقام، يستحيل، بحسب بلومفيلد، دراسته بدقة وموضوعية والتوصل إلى نتائج علمية، لكونه يشمل كل الوقائع والأشياء الموجودة في العالم الخارجي. ولكي نعطي دلالة حقيقية للملفوظ، تتوجب الإحاطة الشاملة والمعرفة العلمية بكل ما يحيط بعالم المتكلم.

ويرى بلونفيلد أنه إذا كان الدارس يستطيع إعطاء تعريف محدد للدلالات التي نلم بأشكالها إلمامًا علميًا، فإنه لا يستطيع تعريف كلمات مثل: حب، كراهية، شعور، فكر... وهي تمثّل جانبًا مهمًا من اللغة، الأمر الذي جعله يصرح بأن دراسة المدلول تشكل نقاط ضعف الدراسة اللغوية، وستبقى كذلك ما دامت معارفنا محدودة. وعندما تتسع وتحيط بالعالم بدقة، نستطيع تجاوز مشكلة المعنى التي تُعتبر حجر عثرة أمام البحث الدلالي. يزكي جورج مونا ذلك بقوله: «علم الدلالة هو القسم من اللسانيات، حيث تطبيق المبادئ البنيوية يصطدم بعراقيل عدة»[١٠].

ويستدرك بلومفيلد فيقول إننا حتى وإن استطعنا إعطاء تعريف دقيق لكل شكل لغوي، فإننا نبقى جاهلين الظروف الخفية المتعلقة بعالم المتكلم، خصوصًا أنها تتميز بأبعاد نفسية معقدة، فلا نستطيع تقديم إجابة دقيقة وعلمية بشأن استعمال المتكلم تعابير دون أخرى وكلمات دون أخرى، فضلًا عن أن المقامات التي تدفعنا إلى التلفظ متعددة ومختلفة، كما أنها متغيرة، علمًا أن الدلالات اللغوية أكثر خصوصية من الدلالات غير اللغوية. وبناء عليه، يشير بلومفيلد إلى صعوبة دراسة الانزياحات اللغوية؛ فلكل شكل لغوي دلالة خاصة، واختلاف الشكل يؤدي إلى اختلاف المعنى، لكن هناك مشكلات أخرى تتعلق بالمشترك اللفظي والترادف والتعدد الدلالي والمعنى الحقيقي والمجازي.

هذه المشكلات جعلته يصرف اهتمامه عن مجال الدلالة ويركز على دراسة الشكل، وبالتالي فإن حديثه عن الدلالة حديث عما تطرحه من صعوبات، ولا يحاول تقديم نظرية مفصلة حول هذه المسألة.

(9) Leonard Bloomfield, *Le Langage*, traduit de l'américain par Janick Gazio; avant-propos de Frédéric François, bibliothèque scientifique (Paris: Payot, 1970), p. 28.

(10) Georges Mounin, *Clefs pour la sémantique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1995), p. 12.

يلخص جورج مونان موقف بلومفيلد بالقول: «إذا كان بلومفيلد، وهو أحد اللسانيين الكبار في القرن العشرين، قد خصص فصلًا في كتابه – **اللغة** – للدلالة، فذلك، بالضبط، ليشير إلى أن دراسة هذا الجانب تتعذر على المناهج العلمية اللسانية الخالصة»[١١].

الدراسة الصوتية

تحدد التوزيعية ثلاث مراحل لعلمية التكلم؛ فهناك حالة المتكلم، ثم عملية النطق وآثارها الفيزيائية، وأخيرًا استجابة المتلقي. وتُعَدّ الحلقة الوسطى وسيلة التعبير عن الحافز، وهي التي يتم الاهتمام بها في مجال اللسانيات. يقول بلومفيلد: «اللسانيات بحسب هذا المنظور النموذجي تتكون من دراستين مهمتين: علم الأصوات الذي يدرس الظاهرة اللغوية من دون أن يرجع إلى معناها، وعلم الدلالة الذي يدرس العلاقة بين الصوت والمعنى»[١٢].

إن علم الأصوات عند بلومفيلد يدرس آليات إنتاج الصوت والآثار الفيزيائية الناجمة عن تلك العملية. ويلاحَظ أن بعض أصناف الأصوات ينطق في مقامات خاصة، ويقود المتلقي إلى نوع معين من الاستجابة. كما إن دراسة الصوت تقتصر على الشكل دون الاهتمام بالمعنى، فما دامت معارفنا بالعالم الذي نعيش فيه غير كافية، لا يمكننا دراسة المعنى بدقة، بحسب تعبيره؛ فالإلمام الدقيق بحوافز النطق وما تثيره الملفوظات لدى المتلقي رهين بما لدينا من معارف حول العالم، ذلك أن التصور التوزيعي يؤكد أن ليس في إمكاننا أن نتوقع المقامات التي تدفع المتكلم إلى النطق، ولا نعرف أي ألفاظ سيستعمل، ولا ندري كيف ستكون استجابة المتلقي نظرًا إلى ارتباطها بأبعاد نفسية خفية.

ويشتمل علم الأصوات على فرعين أساسيين: علم الأصوات المخبري وعلم الأصوات الفيزيائي. ومن بين اهتمامات الفرع الأول الجانب الفيزيولوجي، حيث يركز على دراسة الجهاز النطقي ومكوناته وآليات اشتغاله، معتمدًا في ذلك على مجموعة من الآليات والتقنيات الخاصة. أما علم الأصوات الفيزيائي، فيهتم بالآثار الفيزيائية للعملية النطقية، ويعمد إلى تسجيل الأصوات وتحديد خصائصها المادية، وهو بذلك يقوم على الملاحظة والتجربة، فتيسر الحديث عن اختلافات صوتية متنوعة.

غير أن هذا النوع من الدراسة لا يستطيع ربط الصوت بالدلالة، إذ إنه لا يدرس الأصوات إلا من حيث حركة الجهاز النطقي والذبذبات الصوتية، من دون مراعاة عملية التواصل.

يضيف بلومفيلد: «إن علم الأصوات المخبري لا يمكّننا من ربط أصوات الخطاب بدلالاتها»[١٣]، ويشير إلى أن للصوت تحققات مختلفة، وهو يتميز بمجموعة من الملامح التي تصنف إلى نوعين: ملامح مميزة وأخرى غير مميزة، والتمييز بينهما يرتبط بنظام اللغة المدروسة، فما هو مميز في لغة معينة قد لا يكون كذلك في أخرى.

(11) Ibid., p. 12.
(12) Bloomfield, p. 73.
(13) Ibid., p. 75.

ولتحديد الملامح المميزة، يقول بلومفيلد بضرورة تجاوز علم الأصوات إلى مستوى آخر يعرّفه بأنه «دراسة أصوات دوال الخطاب تسمى الفونولوجيا أو علم الأصوات التطبيقي»(١٤).

أما الفونولوجيا، وعلى خلاف علم الأصوات، فإنها تأخذ الدلالة بعين الاعتبار، فإذا استبدلنا صوتًا بآخر وأدى ذلك إلى تغيير الدلالة، فالأمر آنذاك يتعلق بالفونيم، أما إذا لم تتغير الدلالة، فلا يعدو أن يكون ذلك تحقيقًا للفونيم نفسه، باعتباره وحدة صوتية دنيا وسمة مميزة، وهو يعتمد في تحديد الفونيمات الاستبدال والمقارنة والمعنى: «الملامح المميزة تظهر على شكل مجموعة أو كتلة نسمّيها في كلتا الحالتين فونيمًا»(١٥).

إن دراسة الأصوات من حيث المخارج والخصائص الفيزيائية تقدم مادة غنية للقيام بدراسة البنية الصوتية للغة معيّنة. وبالتالي، فإن المراحل الأولى هذه تُعَدّ ضرورية، وإن تكن أقل أهمية من علم الأصوات التطبيقي؛ فالشيء الأساسي في اللغة ليس الكيفية التي يتم بها التصويت، أو حركات النطق أو عملية الضغط على الهواء أو تذبذب الوترين الصوتيين، بل هو وظيفة العلاقة بين حافز المرسل واستجابة المتلقي. ولا ترصَد هذه العلاقة إلا من خلال الفونيمات، ولكي تؤدي اللغة وظيفتها يجب أن يتميز كل فونيم من غيره: «لكي تؤدي اللغة وظيفتها، فبالضرورة يجب أن يتميز كل فونيم من باقي الفونيمات»(١٦)، وهذا ما جعل الملامح غير المميزة غير مفيدة، وبناء عليه، لا تؤدي المعطيات الفيزيائية وحدها إلى وصف البنية الصوتية للغة ما دام لها سمات مميزة وأخرى ليست كذلك، في حين تستمد الفونولوجيا أهميتها من التركيز على الملامح المميزة. أما الظواهر التطريزية، فيعتبرها بلومفيلد ثانوية، ويرى أن الفونيم يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة، كما يمكن لتحققاته أن تتنوع، ويحدده انطلاقًا من مفهوم التبادل.

إن دراسة الفونيم تخضع بدورها لمفهوم التوزيع والقيود السياقية، فهناك قواعد مرتبطة بالنظام الصوتي للغة المدروسة تقنن عملية التأليف بين الأصوات. كما أن دراسة توزيع فونيم معيّن تعني دراسة تموضعات تحققاته في السلسلة الكلامية، ويطلق بلومفيلد على التغيرات الصوتية مصطلح التنوعات (Allophones)، وهي صنفان: اختلافات حرة واختلافات تكاملية.

في ضوء هذا التصور، نجد العلاقة بين التمثيل الصوتي والتمثيل الفونولوجي مجردة تارة وغير مجردة تارة أخرى، ومع ذلك نستخلص أن بلومفيلد خلّف إرثًا وصفيًا يعتمد الشكل دون المعنى، وأكد دراسة الكلام المحقق. ومع أنه خصص حيّزًا مهمًا من كتابه للحديث عن الأصوات، فإنه لم يستطع أن يميز بوضوح ما يجعل فونيمًا مختلفًا عن باقي الفونيمات، وبصفة عامة، ساهمت المبادئ التي رسخها في تطوير النظريات اللسانية اللاحقة.

مستوى الصرف

خلافًا لما نجده عند تروبتسكوي الذي يقترح مستوى يجمع بين الصوتيات والصرف تحت اسم Morphonologie، فإن بلومفيلد يلح على ضرورة الفصل بين هذين المجالين، فجعل للصرف موضوعًا

(14) Ibid., p. 75.
(15) Bloomfield, p. 75.
(16) Ibid., p. 122.

محددًا ومجالًا خاصًا ، يعرّفه على الشكل التالي: «تصريف لغة ما عندنا، نقصد به التآليف التي تظهر خلالها الأشكال المقيدة ضمن المكونات والأشكال الناتجة، هو إما أشكال مقيدة وإما كلمات، وليس أبدًا مركّبات. يمكن إذًا أن نقول إن التصريف يشمل تأليف الكلمات أو أقسام تلك الكلمات، في حين يشمل التركيب تآليف المركّبات»(١٧).

انطلاقًا من هذا النص يتضح أن الصرف مستقل عن الصوتيات والتركيب على السواء، ومحوره الأساسي يتعلق بالكلمة التي تُعَدّ وحدة أساسية وفعالة في القيام بتحليل مورفولوجي في ضوء النظرية التوزيعية. والكلمة، بحسب النص أيضًا، شكل ناتج من التأليف بين وحدات أصغر منها، وهي تبعًا لهذا في مقابل المركّبات التي تشكل موضوع التركيب.

تقوم عملية تأليف الكلمات على وحدات أساسية يسمّيها بلومفيلد «المورفيمات» (Morphemes)، ويتسنى للكلمة إذ ذاك أن تفكك إلى وحدات دلالية صغرى. من هنا تأخذ الدراسة منحنيين، يتمثّل **الأول** في كيفية التأليف بين المورفيمات لبناء الكلمة، ويقوم **الثاني** على أساس تحليل الكلمات إلى الوحدات الدلالية التي تكوّنها.

ويعرّف بلومفيلد المورفيم بأنه الوحدة الدلالية الصغرى التي لا تقبل أن تجزَّأ إلى وحدات أصغر منها، مع الاحتفاظ بعنصر المعنى، والفرق بين المونيم والفونيم قائم على أساس الدلالة، فالأول يحمل دلالة معينة، أما الثاني فمجرد منها. لكن دراسة الكلمات والمورفيمات تصطدم بصعوبة التمييز بينهما، فوفق أي شروط نستطيع التمييز بين المورفيمات والكلمات؟ وكيف يتم الكشف عن هذه المورفيمات؟

طريقة الكشف

في البداية يلجأ بلومفيلد إلى التقطيع اعتمادًا على معطيات دلالية وصوتية، مراعيًا حركية الموقع وقابلية العزل. يقول جون ليونز وهو يتحدث عن التحليل التوزيعي: «تماسك الكلمة الذي يعتبر تأليفًا بين مجموعة من المورفيمات، غالبًا ما يباشر بحسب معيارين يتمثّلان في حركية الموقع وقابلية العزل»(١٨).

تفيد هذه العملية بأن من سمات الكلمة حركية الموقع وقابلية العزل، فضلًا عن الثبات الداخلي، فمورفيماتها لا تتبادل مواقعها عندما يتغير موقع الكلمة.

أما مبدأ الثبات الداخلي، فيجعل مجموعة من المورفيمات مترابطة في ما بينها، وعندما نطبّق مبدأ قابلية العزل، نتأكد ممّا إذا كانت كل مجموعة تشكل كلمة واحدة، فإنْ تم العزل وتسنّى لنا التشكيك في الثبات الداخلي، فإن المجموعة آنذاك لا تشكل كلمة.

من هنا، فإن الكلمة عند بلومفيلد هي عبارة عن مورفيم أو مجموعة من المورفيمات تتميز بالثبات الداخلي إلى درجة أنه يستحيل معها العزل بين المورفيمات المكونة لها.

(17) Bloomfield, p. 195.

(18) John Lyons, *Linguistique générale: Introduction à la linguistique théorique*, trad. par Françoise Dubois-Charlier et David Robinson, langue et langage (Paris: Larousse, 1970), p. 155.

هناك لغات كلماتها قابلة للتقطيع ولغات أخرى لا تسمح به. كما أن التمييز بين المورفيم والمورف مفيد جدًا في تحديد أشكال الكلمات وقوانين التأليف بين مكوناتها.

إن كان هذا التصنيف يتميز بكثير من الدقة والفعالية، فإنه لا ينطبق بشكل مطرد على اللغات جميعًا؛ فلكل لغة نظامها، والاستثناءات لا يمكن إبعادها، ومن الصعب القول بكليات في هذا المستوى نظرًا إلى تعدد اللغات وتعقّد أنظمتها.

في مجال الصرف والدراسات اللغوية بصفة عامة، يحذر بلومفيلد من خطورة التعميم الذي لا يراعي خصوصية الأنظمة اللغوية المدروسة، وفوق التحذير لا يعترف بالكليات اللغوية، ويقول في الفصل الذي خصصه لأقسام المورفولوجيا:

«اللسانيون يخطئون عادة عندما يعتبرون أصناف الكلمات المركّبة كليات، كما هي موجودة في لغاتهم الخاصة»[١٩]. فإذا كان مفهوم المورفيم ذا طبيعة كونية، فبنيته وأشكاله ليست كذلك. كما أن الكلمات المركّبة تُعتبر صلة وصل بين ما هو صرفي وما هو تركيبي، فبين المستويين ظواهر ذات طابع صرفي وتركيبي. والكلمات المركّبة تُعتبر، على الرغم من طابعها التركيبي، أقرب إلى الصرف أكثر منها إلى التركيب.

كما يلاحظ بلومفيلد كون الظواهر الصرفية مهيأة للتمثل أكثر من الظواهر التركيبية التي تتسم بالتعقيد، ويستخلص أن اللغات تتميز بطابعها الصرفي أكثر مما تتميز بالمستواها التركيبي. وفي هذا الصدد يميز اللغات التي تضم أقل عدد من الأشكال المقيدة وتسمى Agglutinantes من اللغات التي تضم الأشكال المقيدة بصفة أكثر.

الدرس التركيبي عند بلومفيلد

قبل الحديث عن المستوى التركيبي في اللسانيات التوزيعية، وكيفية معالجته هذا الجانب من النظام اللغوي، نشير إلى مصطلح «نحو» (Grammaire)؛ فليونز يرى أنه مصطلح يغطي مجالًا مهمًا من الدراسة اللغوية، حيث يضم الإعراب (Flexion) والتركيب، فالفرع الأول يركز على البنية الداخلية للكلمة، ويعتبر هذه الأخيرة الوحدة الأساسية في اللغة.

أما التركيب، فكان يشمل طريقة التأليف بين الكلمات لبناء الجمل والقوانين التي تضبط تلك العملية، من دون إهمال الجانب الصوتي وما يتعلق بالمعنى، فينضوي تحت مفهوم النحو فرعان أساسيان: الصرف والتركيب[٢٠].

بالنسبة إلى بلومفيلد، فإنه لا يهتم بمصطلح «نحو» بل يستعمل مصطلح «تركيب»، وقد أفرد له فصلًا في كتابه **اللغة**، فدرس في هذا المستوى توزيع المكونات المباشرة، وهي عبارة عن أشكال حرة. ويبدو أن هذا النوع من الدراسة عنده ذو طبيعة شكلية، وذلك نابع من تصوره للغة، كشكل لا كمادة، الشيء الذي يجعله يهمش الاعتبارات الدلالية. ومن هنا تبدو أهمية التمييز بين النحو المفهومي والنظرية التركيبية المعاصرة.

(19) Bloomfield, p. 218.
(20) Lyons, p. 103.

إن النحو المفهومي يقول بوجود مقولات مسبقة وخارج لغوية، وهي إذًا مستقلة عن اللغة المدروسة، وتتميز بطابعها الكوني، في حين تدخل المعالجة التركيبية التوزيعية في إطار النظرية الشكلية التي تقوم على إلغاء التسليم بوجود مقولات مسبقة، وتتعامل مع اللغة كشكل معطى.

وعندما نقول إن التركيب عند بلومفيلد ذو طابع شكلي، نعني إقصاءه للمقولات التقليدية وتأكيد أن لكل لغة نظامها الخاص. كما يحيل مفهوم الشكلية إلى التعارض بين البنية الصوتية والتركيبية من جهة، والبنية الدلالية والمعطيات المادية التي تتحقق عبرها اللغة من جهة أخرى، وأيضًا التعارض بين ما هو شكلي وما هو حدسي.

القيود التوزيعية

من أهم المفاهيم التي يقوم عليها الدرس التركيبي عند بلومفيلد مفهوم التوزيع (Distribution)، ويقصد به مجموع السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يرد فيها؛ فلكل وحدة توزيعها الخاص، باعتبار أن العناصر اللغوية لا يجري توزيعها بطريقة عشوائية، ولا يمكن أن ترد في جميع السياقات، ذلك أن العملية تتم وفق قوانين مضبوطة يفرضها نظام اللغة المدروسة وفق القيود التوزيعية، وهي عبارة عن ضغوط سياقية تنظم عملية التوزيع، فإن لم تُحترم تلك القوانين نحصل على جمل غير مقبولة.

إن من أهم أهداف الدراسة التركيبية تحديد السياقات التي تتوزع فيها العناصر اللغوية، والحديث عن السياقات والقيود التوزيعية يرتبط بمفهوم آخر يتمثل في المقبولية والنحوية. ولكي تكون الجملة مقبولة في ضوء النظرية التوزيعية، يجب احترام القوانين التوزيعية الخاصة بكل عنصر في المتوالية اللغوية، وهو ما يؤكد صعوبة الظاهرة التركيبية وتعقدها.

مفهوم الجملة

إذا كانت الدراسات اللغوية القديمة تعتمد عنصرين أساسيين يتمثّلان في الجملة والكلمة، فإن بلومفيلد يسعى إلى العكس من ذلك، أي إلى إيجاد جهاز مفهومي يرتبط بنظريته اللغوية. وقد لاحظ أن الوحدات المكونة للكلمات لم تحظ بالاهتمام، لذا نجده يركز على المورفيم كوحدة أساسية للكلمة. كما يشير إلى الكلمات المركّبة والجملة، موضحًا كون العلاقة بين هذه العناصر علاقة تركيب (Composition)، فالجملة وحدة كبرى، أما المورفيم فهو وحدة صغرى، وبالتالي ثمة علاقة ترتيب هرمي بين المكونات هذه، والوحدات الكبرى قابلة لأن تحلل إلى وحدات صغرى.

وبحسب بلومفليد، فإن الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل في تركيب شكل لغوي أكبر يُعتمد كأساس في معالجة المستوى التركيبي للغة معينة، وهي إذًا وحدة نحوية بين مكوناتها مجموعة من القيود وتبعية توزيعية. وبما أن الكلمات تتكون من المورفيمات والجمل تتكون من كلمات، فإن التحليل يتراوح بين المورفيم والجملة. في هذا الصدد نشير إلى أن الجملة تمثّل العنصر الأساسي الذي يعتمده بلومفيلد من أجل استخلاص القيود التوزيعية في اللغة المدروسة، وإن كانت العلاقات التوزيعية تتجاوز أحيانًا حدود الجمل. لمعالجة هذا المشكل، أعطى بلومفيلد للجملة معنيين: اعتبارها وحدة مجردة، تعالج عبرها

العلاقات التوزيعية الموجودة داخل القول من جهة، واعتبارها مجموعة من القطع تتميز بتوزيع مستقل من جهة أخرى.

أصناف الجمل

تتميز الجمل بكونها أشكالًا مستقلة، وبأن طبيعتها وأقسامها، بحسب التوزيعية، تختلف من لغة إلى أخرى. هذا على خلاف النحو التقليدي الذي يقول بأقسام كونية، فيتحدث عن جمل استفهامية وجمل تعجبية وجمل مركّبة وجمل بسيطة، مراعيًا في ذلك الوظيفة والبنية.

أما التوزيعية، فتُبعد تلك المقولات المفهومية وتعطي الأولوية للبنية الداخلية للجمل والعلاقات التوزيعية التي تربط بين مكوناتها. بيد أن اعتبار الاستقلالية التوزيعية غير كاف في كل الحالات لتحديد الجمل المكونة لقول معيّن؛ فالجملة الشرطية مثلًا لا تمثّل جملتين مستقلتين، بل هي عبارة عن جملة واحدة تتكون من الشرط وجوابه. وبالإضافة إلى العلاقات التوزيعية، يعتمد بلومفيلد معطيات أخرى على الرغم من أنها أقل من المعيار السابق أهمية، وتتجلى في المعايير الصوتية كالوقف والنبر. وهي تساعدنا على معرفة ما إذا كان القول يقوم على جملة واحدة أو أكثر. لذا، يصبح ما يسمّيه الأقدمون الجمل المركّبة مجموعة من الجمل المتتالية لا جملة واحدة. كما تؤدي الاصطلاحات الخطية دورًا مهمًا في هذا التمييز بالنسبة إلى بعض اللغات.

إذا كان بلومفيلد يلح على ضرورة الفصل بين المستويات اللغوية، فما هو موقف المدرسة الوظيفية، وخاصة موقف مارتينيه، من هذا الموضوع؟

المستويات اللغوية من منظور مارتينيه

التمفصل ووظيفة اللغة

يعتبر مارتينيه اللغة مؤسسة إنسانية ووسيلة ناجعة للتواصل بين الأفراد والمجموعات. وعلى الرغم من اختلاف اللغات في ما بينها من حيث الأشكال والبنى، فإنها تلتقي بشأن هذه الوظيفة عند أن «الوظيفة السياسية لهذه الوسيلة – اللغة – هي التواصل»[٢١]. ويشير إلى أن هناك وظائف أخرى، غير أنها ثانوية، وليست اللغة بالنسبة إليه مرآة تعكس الواقع، بل هي بنية ترتب الواقع بطريقة خاصة. وإذا كانت تتطور عبر الزمن، فإنها تسعى من وراء ذلك إلى ضبط الطريقة المثلى لتلبية حاجات التواصل.

إن المفهوم الوظيفي للغة ينطبق على العناصر اللغوية بدورها. لذا، تُطرح أهمية دراستها في إطار الوظائف المنوطة بها من أجل الوقوف على آليات اشتغالها وكيفية نقلها التجارب والخبرات الإنسانية؛ فما يميز اللغة الإنسانية قابليتها للتمفصل، غير أن مصطلح التمفصل اللغوي ظهر منذ زمن بعيد جدًا، لكنه ظل غامضًا وقائمًا على الحدس. وقديمًا أشار أرسطو في كتابه **فن الشعر** إلى أن الصوت اللغوي قابل للتمفصل، عكس صوت الحيوان مثلًا، بيد أنه لم يوضح ذلك بدقة.

(21) André Martinet, *Eléments de linguistique générale*, 3eme éd. (Paris : A. Colin, 1991), p. 9.

الإشارة عينها نجدها عند سوسير في محاضرته، إذ أكد أن التمفصل يمكن أن يجزئ المتوالية اللغوية إلى مجموعة من المقاطع، كما يمكن تقسيم المتوالية الدلالية إلى وحدات دلالية. وما يجب التنبيه إليه في هذا الصدد، هو أن مارتينيه لم ينطلق من فراغ بل استفاد ممن تقدموه، فصاغ نظرية لسانية أثبتت قيمتها العلمية ونجاعتها في التعامل مع الظاهرة اللغوية، فماذا يمثّل التمفصل بالنسبة إليه؟

يعتبر هذا المفهوم من المبادئ الأساسية التي بنى عليها فرضياته اللسانية، وإليه يعود الفضل في تحديده وتوضيح أبعاده. فالقول إن اللغة تتميز بالتمفصل المزدوج يعني أنها تتمفصل إلى الوحدات اللغوية التركيبية باعتبارها تحلل إلى وحدات دلالية صغرى («مونيمات») تجمع بين شكل ودلالة معينة.

إن إمكانية التمفصل تيسر الاقتصاد اللغوي الذي يقوم على إيصال أكبر عدد من المعلومات من طريق اعتماد مجهود أدنى من حيث الطاقة اللازمة لتلك العملية. هذه الميزة التي تنفرد بها اللغة تجعلنا قادرين على إنتاج عدد غير نهائي من التعابير بفضل عدد محدود من الفونيمات والمونيمات.

المستوى الصوتي

يعتبر مارتينيه الفونولوجيا فرعًا أساسيًا للسانيات ساهم في تطوير أساليب البحث في هذا العلم، من أجل وصف موضوعي للظاهرة اللغوية. وما حققه هذا المستوى يقدم إمكانية التعامل العلمي مع مجموعة من الظواهر الإنسانية والمجالات المعرفية. والأصوات بدورها تتخذ، بحسب مارتينيه، بُعدًا وظيفيًا، ومن ثم تعمل الصواتة على تحديد الوحدات الصوتية في لغة معينة، كما أنها تصنفها، بحسب وظائفها، وفق معايير ومفاهيم دقيقة كمفهوم الفونيم الذي يُعَدّ مصدر خلاف وجدل بين الباحثين؛ فقد قدمت له تعاريف مختلفة، واعتبره البعض وحدة أساسية، بينما تبنى آخرون التحليل المقطعي. ويعود الاختلاف فيه إلى تنوع أساليب البحث وطرق المعالجة، فمارتينيه يعتبره الوحدة الأساسية في التحليل الفونولوجي[٢٢]، وهو عبارة عن وحدة تمييزية، الشيء الذي يجعل التعرف إلى هويته مرتبطًا بالعلاقة التي تربطه بالعناصر المجاورة له، وأنه يختلف عن الصوت وعن الحرف. كما أن دراسته في اللسانيات الوظيفية تقوم على مفهوم المفيدية (la pertinence) ، فالملامح المفيدة بالنسبة إلى فونيم معيّن هي تلك التي تميزه من باقي الفونيمات. أما الملامح المشتركة، فتُعَد غير مفيدة، ويتم التعرف إلى الفونيم في السلسلة الكلامية عبر عملية العزل التي تعتمد مفهوم الاستبدال.

بعد العزل تبدأ عملية التحديد التي تنم عن صعوبات عدة؛ ذلك أن الاختلاف المادي لا يدل على الاختلاف اللساني، وهو ما يؤكده جورج مونان بقوله إن تحديد كل فونيم اعتمادًا على وصف المادة الصوتية أمر مستحيل[٢٣].

ومن الملاحَظ أن هذه الوحدة الصوتية الوظيفية الصغرى تستمد أهميتها من الوظائف التي تقوم بها، والتي تتمثّل في الوظيفة التمييزية والوظيفة التقابلية والوظيفة التعبيرية.

(22) Martinet, *Eléments de linguistique générale*, p. 160.

(23) Georges Mounin, *Clefs pour la linguistique*, Clefs, edition revue et augmentée (Paris : Seghers, 1971), p. 101.

وفق هذا النهج، يتم اعتماد القيم الخلافية التي تسمح بتحديد كل عنصر، وهذه الإجراءات تمكن من عملية التصنيف، فتتم الإشارة إلى ما بين العناصر من تشابه واختلاف.

يتضح من التحليل أن مارتينيه يتعامل مع الأصوات كوحدات مستقلة، إلا أنه لا يهمل السياق بصفة نهائية، بل يتحدث عن مجموعة من القضايا ذات الطابع السياقي، كالتنوعات الصوتية (Les Allophones) والفونيم الجامع (Archiphonème) والحياد (Neutralisation). أما الظواهر الصوتية الفوق-مقطعية، فقد تناولها بالدراسة، إلا أنه اعتبرها هامشية.

المستوى الصرفي

إن الحديث عن التمفصل الثاني يقودنا إلى المستوى الأول الذي يدخل في إطار علم الصرف (La Morphologie). هذا الفرع أولاه مارتينيه اهتمامًا متميزًا، فأتى بمفاهيم جديدة ورسم حدوده بدقة. كما ميّزه من الدراسات المورفولوجية القديمة، حيث إن الدراسات اللغوية التقليدية ترى تعريف بعض المصطلحات أمرًا بديهيًا، ومن جملة ذلك مصطلح «كلمة»، وتعتبرها عند تعريفها مجموعة من الأصوات تتميز باستقلال تام وتدل على معنى. ومن الملاحَظ أن هذا التعريف محفوف بالخلط والغموض مع افتقاده الدقة، فالقول بكون الكلمة مجموعة من الأصوات يبعدنا عن تعريف سوسير للعلامة اللغوية التي هي عبارة عن التحام صورة ذهنية بصورة سمعية.

لقد أكد مارتينيه أن تعريف الكلمة يتميز بصعوبات كثيرة، لأن هذا المفهوم يغطي مجالات واسعة ولا يمكن رسم حدوده بدقة. لذلك، لاحظ مارتينيه أن «معظم اللسانيين المعاصرين بدوا بصفة عامة أقل انشغالًا بمصطلح ‹كلمة›»[٢٤]. ولتجاوز هذا المشكل، اقترح اعتماد مفاهيم جديدة وطرق أخرى في التحليل، تتجلى في الوحدات الدلالية الصغرى التي تتيح دراستها إبراز العناصر التي تمكّن من بناء رسالة تستجيب لحاجات التواصل اللساني.

فماذا يعني مارتينيه بالوحدات الدلالية؟ وكيف يمكن تحديدها؟ وما طبيعة العلاقة التي تربطها بالفونيمات؟ وبالتالي ما هي الحدود الفاصلة بين علمي الأصوات والصرف؟

الوحدات الدلالية الصغرى

يعرف الوحدة الدلالية الصغرى بكونها أصغر جزء دال في السلسلة الكلامية. ويطلق عليها مصطلح «مونيم» (Monème). وذلك يعني أن تلك الوحدة غير قابلة للتجزؤ، وتصنَّف بحسب جهاز مفاهيمي دقيق يتضمن مجموعة من المصطلحات، من بينها مونيمات مستقلة ومونيمات وظيفية ومركّب مستقل ودال متغير ودال متقطع ودال مندمج.

كما يميز مارتينيه بين المونيمات المعجمية (Leximes) والمونيمات النحوية (Morphèmes) التي تمثّل الصنف المغلق، إلا أنها تُستعمل بكثرة. أما النوع الأول، فيمثّل الصنف المفتوح ويكون عدده إذ ذاك أكبر.

(24) André Martinet, *Syntaxe générale*, collection U (Paris : A. Colin, 1985), p. 71.

يقوم التمفصل المزدوج بدور فعال في تحديد المونيمات والتعرف إليها؛ فالتعبير يجزأ إلى مجموعة من العلامات التي تقسم بدورها إلى وحدات أخرى، إلى أن نحصل على عناصر لا تقبل التجزؤ مع الاحتفاظ بدلالتها، ومن أجل ذلك يعتمد مارتينيه مفهوم الاستبدال.

انطلاقًا من استعراض الجوانب الأساسية لنظرية مارتينيه بشأن الصرف، يتضح أن هذا العلم يشمل مرحلتين أساسيتين: مرحلة جرد أصناف المونيمات، ومرحلة رصد التغيرات الشكلية للدوال مع وصفها وتصنيفها بطريقة واضحة وعلمية.

يتضح أن مفهوم الصرف عنده يختلف عما كان عليه في اللسانيات التقليدية، حيث وجّه إليها انتقادات مختلفة، مبرزًا في الآن ذاته مدى قصورها في معالجة قضايا هذا المستوى؛ ففي أثناء دراسة الدال، يؤكد مارتينيه ضرورة استحضار المدلول لكونه المستهدف، أما الدال فوسيلة فقط لأنه يتعامل مع اللغة كوعاء يحمل الخبرة الإنسانية وكوسيلة للتواصل، هذا فضلًا عن التغيرات الشكلية التي توازيها تغيرات في المعنى، لذا وجب عدم إهمال المدلول.

لقد تجاوزت الوظيفية من خلال مارتينيه كثيرًا من المفاهيم التقليدية، وقدمت جهازًا مفاهيميًا جديدًا؛ فهو يقول بخصوص الكلمة: «ما يسمّى كلمة، هو عادة، بحسب المصطلح الوظيفي، مونيم مفرد أو مصحوب بتنظيماته وعلامات وظيفته»(٢٥).

وبعد أن أشار إلى مجال كلٍّ من الصرف والصواتة، حدد العلاقة الرابطة بينهما؛ فهما علمان من صميم الدراسة العلمية للغة، غير أنهما منفصلان بعضهما عن بعض، فالصواتة تهتم بالأصوات ووظائفها، أما الصرف فموضوعه الوحدات الدلالية. إن الفصل بين المستويات أمر ضروري، ولكن، ما مصير مجموعة من القضايا التي توجد وسطًا بين الصرف والصواتة؟

لتجاوز هذا المشكل اقترح البعض مستوى المورفونولوجيا، غير أن مارتينيه يرفض هذا الاقتراح، مستندًا إلى كون هذا المفهوم يتميز بالخلط الذي طالما حال دون التمييز الدقيق بين المستويات اللسانية. ومن أجل الوضوح يدعو إلى استقلالية الصرف عن الصواتة.

مستوى التركيب

كان النحو في العرف اللساني التقليدي يعني جميع فروع البحث اللغوي، فتميز من مفهوم التركيب الذي يهتم بتركيب الجمل في مستواها الأفقي والعمودي. وقد أولى مارتينيه هذا المستوى بالاهتمام، فخصه بالدراسة في كتابين مهمين: *Syntaxe Générale* (تركيب عام) و*Eléments de syntaxe fonctionnelles* (عناصر التركيب الوظيفي). ويرى أن هذا المجال يهتم بكيفية التأليف بين المونيمات لبناء متوالية لغوية صالحة للتواصل، وهو ما يجعل البحث فيه يقتضي الوقوف على القواعد التأليفية في اللغة، لأن الربط بين العلامات لا يتم بطريقة عشوائية بل يخضع لقوانين دقيقة، فإذا وضعنا مونيمًا مكان آخر ولم نحترم تلك القواعد، فإننا سنحصل بلا شك على جملة غير سليمة، لأن العملية التأليفية لا تعني التجاور بين المونيمات

(25) Ibid., pp. 97-98.

فقط، بل تحيل إلى علاقات دقيقة بين مدلولات العلامات، ما دامت اللغة شكلًا ومادة في الآن ذاته؛ فالتركيب إذًا، يعالج الطريقة التي يؤلف بها المرسل بين الوحدات الدلالية، بشكل يضمن التواصل بينه وبين المتلقي. وبذلك يتخذ هذا المستوى اللغوي بعدًا وظيفيًا. ويجيب عن مجموعة من الأسئلة: ما هي العناصر التي يمكنها أن تتجاور؟ وكيف تتم عملية التجاور هذه؟ ووفق أي قواعد؟

يعترض البحث في هذه القضايا صعوبات متعددة، فتحديد دور مونيم معيّن ورصد علاقته داخل المتواليات التي يظهر بها يصطدم باختلاف تلك العلاقات وتغيرها بحسب السياق. وإذا كانت الفونيمات تميز المونيمات، فإنها لا تستطيع تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بينها في التركيب، ولا الأصناف التي تنتمي إليها.

العلاقات التركيبية

تقتضي دراسة الخصائص التركيبية لعنصر معيّن تحديد العناصر التي تركّب معه، والعلاقات التي يمكن أن تجمع بينهما، ومن بين تلك العلاقات، يشير مارتينيه إلى علاقة الاستدعاء المنطقي، فالملفوظ لا يقوم على العناصر المكونة له فحسب، وإنما يقوم على العلاقة بين عناصره أيضًا، إذ انطلاقًا من مونيمات معينة يمكن إنجاز ملفوظات متعددة.

كما أن مارتينيه يميز في إطار التركيب بين طبيعة العناصر ووظائفها التركيبية، فالوظيفة هي ما يميز مونيمًا معينًا داخل السياق من مونيم معزول، فخارج السياق يتحدد العنصر بطبيعته، أما داخله فيتم التركيز على الوظيفة.

غير أن مونان يستخلص أن التركيب الذي يقترحه مارتينيه تركيب وظيفي وبنيوي وواقعي؛ إنه حقًا يحاول وصف الظاهرة اللغوية وصفًا موضوعيًا وواقعيًا، ويعمل على توظيف ما حققته مجالات أخرى، وخصوصًا الصواتة، من دون إقحام طرق معالجتها في التركيب، فلكل مجال خصوصيته؛ فإذا كانت الصواتة تركز على الفونيمات باعتبارها وحدات تمييزية وفارغة من المعنى، فإن الأمر يختلف عندما نتحدث عن المونيمات كوحدات دالة. هذه الواقعية جعلت الباحث يقف على مجموعة من القضايا الجزئية ويورد تطبيقات مختلفة، خاصة بالفرنسية في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإن الدرس التركيبي عنده يقوم على أسس نظرية على قدر كبير من الصلابة، فالوحدات التركيبية يمكنها أن تكون مستقلة بالنسبة إلى التعبير، في هذه الحالة تحدد العلاقة اعتمادًا على المحتوى الدلالي، ويمكن لتلك الوحدات أن تظهر في مواضع مختلفة. وقد لا تحدد العلاقة بالتعبير اعتمادًا على الدلالة بل على أساس وظيفة العنصر، حيث يعمل على ربط باقي العناصر بالتعبير، فنكون آنذاك أمام مونيمات وظيفية.

انطلاقًا من هذا التحليل، خصص مارتينيه لكل مستوى لغوي مجالًا محددًا، وأصر على إقامة حدود فاصلة بين المستويات. وكما رفض مفهوم «La morpho-nologie» يرفض مفهوم «La morpho-syntaxe» ويؤكد استقلالية الصرف عن التركيب. وقد أشار إلى أن موضوع هذا المفهوم الأخير غير واضح، والإلحاح عليه يشوبه الخجل والشك، وأصحابه يستعملونه هروبًا من استعمال المصطلح التقليدي «نحو» نظرًا إلى ما يثيره هذا الأخير من مشكلات وانتقادات.

المستوى الدلالي

إلى وقت قريب ظل البحث في الدلالة تتجاذبه علوم عدة، وخصوصًا علم النفس والفلسفة والمنطق وعلم اللغة، فكل اتجاه ينظر إلى هذا الموضوع من زاوية خاصة. من هنا، لم تُدرس الدلالة كعلم مستقل خلال المراحل السابقة، حيث يرجع تاريخ ظهور مصطلح علم الدلالة (La Sémentique) إلى الفيلولوجي الفرنسي ميشيل بريل (M. Bryl) في القرن التاسع عشر. أما مارتينيه، فقد عمل على ترسيخ مبادئ التحليل الوظيفي التي أتت بها مدرسة براغ. ولم يجعل اهتمامه محصورًا في الصواتة بل تعداه إلى الصرف والتركيب، غير أنه همّش مستوى الدلالة، فمؤلفاته لا تحمل ولو فصلًا واحدًا يخص هذا المجال، وهو ما جعل تنظيراته تجنح نحو منهجية وصفية لا تعتمد المعنى. وكان كلما تحدث عن الدلالة، يشير إلى العراقيل التي تعترض الباحث وهو يعالج المدلول، وقد أكد أن هذا النوع من الدراسة تحوم حوله مشكلات عدة، وتبدو تخوفاته واضحة من خلال النص التالي: «المعنى مجال من خلاله تظهر التجربة أنه ليس من السهل ضبطه، أو حتى فهمه ووصفه»[٢٦].

إن المعنى ينفلت من كل محاولة الصورنة، على خلاف الظواهر الصرفية والصوتية والتركيبية التي يمكن إخضاعها لصياغة صورية، والخروج من خلال دراستها بنتائج صارمة ودقيقة، وهو ما جعل الجانب الدال من العلامة اللسانية يستهوي مارتينيه خاصة، والبنيويين عامة، لكونه ذا طبيعة شكلية، ويمكن إخضاعه للتجربة والملاحظة، خلافًا للمدلول الذي هو ذو طبيعة ذهنية وخفية، ودراسته تتعارض والهدف البنيوي المنشود، ومن شأنها أن توقع الباحث في التخمين.

يختزل مونان هذا الموقف بقوله: «يجب الإشارة إلى أن اللسانيات البنيوية الأكثر تقدمًا حاولت منذ ثلاثين سنة أن تعمل، سواء في المجال النظري أو في المجال التطبيقي، من دون الرجوع إلى الدلالات»[٢٧].

هذا الإقصاء ترك البحث في الدلالة لعلوم أخرى غير لغوية، بيد أن هذا الموقف النظري يختلف عن الجانب التطبيقي الذي يطرح ضرورة الرجوع إلى المعنى، فالصواتة رغم طابعها العلمي توظف الدلالة، فلا يمكن التمييز بين الفونيمات في غياب المحتوى الدلالي، ذلك أن التمييز، بحسب مارتينيه، لا يكون مفيدًا على مستوى معيّن إلا إذا كان كفيلًا بإحداث تمييز على مستوى آخر، يقول: «كل تغيير في المعنى يوازيه بالضرورة تغير في الشكل»[٢٨].

وإذا كان الصرف يعالج المونيمات، فهذه الأخيرة في حد ذاتها ذات طبيعة دلالية، فلا يمكن إذًا دراسة لغة لا نستحضر محتواها. ونستخلص من ذلك أن الموقف النظري الذي يعمل على إقصاء الدلالة لا يجد مبرراته على المستوى العملي، فمارتينيه نفسه يؤكد فعالية الدلالة ودورها في الدرس اللغوي، كما جاء في تعليق مونان: «مارتينيه لم يستطع أن يصف لغة ما، ولا حتى حاول أن يصفها، مبعدًا بصفة نهائية معنى الوحدات الدلالية»[٢٩]. ويضيف أن سبب تعثّر الدراسات الدلالية يجب ألّا نبحث عنه بعيدًا، فهو مرتبط بطبيعة المعجم، إذ لا يمكننا أن نطبق في دراسته مناهج الصواتة والتركيب نفسها.

(26) Mounin, *Clefs pour la sémantique*, p. 19.
(27) Ibid., p. 31.
(28) Martinet, *Syntaxe générale*, p. 101.
(29) Mounin, *Clefs pour la sémantique*, p. 31.

غير أن موقف البنيوية من موضوع الدلالة تغير إلى حد ما، إذ اقترحت نظريات عدة: نظرية كوتينو (J. Cautineau) التي تعتمد الطريقة الشكلية في تصنيف المدلولات انطلاقًا من الخصائص الشكلية للدال، ونظرية لود فيتغنشتين (Wittgenstein) التي تعتمد الطريقة السياقية في دراسة المدلولات، فمعنى الكلمة يتحدد من خلال استعمالاتها. كما تبنى بلومفيلد النظرية المقامية، فأكد أن معنى ملفوظ معيّن يرتبط بالمقام الذي يوجه فيه المتكلم ذلك الملفوظ، في حين سلك غريماس (Greimas) نهج التحليل المؤلفاتي (Analyse componentielle)، فالمدلول يوصف من خلال السمات الذرية التي تميزه. كما كانت نظرية الحقول الدلالية من جملة الاقتراحات التي قُدمت في مجال الدلالة.

رغم هذا الاهتمام الذي أحيطت بالدلالة من خلال هذه النظريات، فإن البنيوية ظلت حذرة في تعاملها مع هذا الموضوع، فلبثت وفية لهدفها الرامي إلى اعتماد وصف يتميز بالبساطة والشمول والاطراد.

خاتمة

إن البحث في اللسانيات البنيوية يصطدم بمجموعة من المشكلات؛ فقد يبدو منذ الوهلة الأولى أن الأمر يتعلق باتجاه موحد يتعامل مع الظاهرة اللغوية بمختلف مستوياتها بالمفاهيم والأدوات نفسها، غير أن هذه اللسانيات تغطي مجالات واسعة وتضم اتجاهات متعددة؛ ولئن كانت تتفق في شأن الأسس العامة فهي تختلف في ما بينها، من حيث المفاهيم وأدوات البحث وطرق التحليل. ويجب الإشارة إلى أن تلك الاختلافات لا تنحصر بين المدارس، بل يمكننا أن نلمسها أيضًا بين اللسانيين المنتمين إلى الاتجاه ذاته، ويبدو هذا الاختلاف جليًا من خلال مقاربة موضوع المستويات اللغوية. ومع ذلك، فإن الدرس اللساني البنيوي وفّر أدوات نظرية ومنهجية ومفاهيمية تتسم بالغنى والتنوع، وهو ما يتيح مشروعية إعادة قراءتها وتمحيصها باستمرار، تعميقًا لها وتطويرًا للآليات التي تقترحها. وهي بذلك توفر أرضية خصبة لتصور أدق للنظام اللغوي، كما توفر إطارًا إجرائيًا للمساهمة في تطوير مناهج وطرق تعليم اللغة وتعلمها.

مراجع إضافية

١- العربية

الحناش، محمد. **البنيوية في اللسانيات**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٠.

كيروزيل، إديت. **عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو**. ترجمة جابر عصفور. ط ٢. الدار البيضاء: دار قرطبة، ١٩٨٦.

مبارك، حنون. **مدخل للسانيات سوسير**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.

المسدي، عبد السلام. **قاموس اللسانيات: عربي-فرنسي، فرنسي-عربي مع مقدمة في علم المصطلح**. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤.

٢- الأجنبية

Mahmoudian, Mortéza. *La Linguistique*. Introduction et conclusion de Georges Mounin. Paris: Seghers, 1981. (Clefs)

Ordering Language in Structural Linguistics

Mohammed Al Fathy

This study examines how language is ordered within structural linguistics, considering the achievements made through the adoption of structuralism, and that transcend linguistics to encompass a variety of academic and epistemological fields. By distilling a comprehensive vision for the relationship between the components of a language, structuralism has provided modern linguistics with numerous methodological and theoretical tools that allow for a framework to view linguistic engineering through a prism of modern linguistics. In such a way, the paper addresses the various levels through which structural linguistics views a language. It also focuses on a number of specific topics, including: the nature and components of language, as viewed by structural linguistics; the levels of a language; the ordering and operation of a language; the nature of the relations that bind these together; the way in which the procedural, methodological and theoretical means through which structural approaches to understanding linguistics combine. The departure point for this study is the problematic of method, and the means by which modern linguistics has overcome this through its reliance on the natural sciences, and its absorption of the lessons of a number of various schools of thought.